المسألة الرابعة

[في الاستدلال على وجود صانع العالم]

[١- لا تناقض، فالفاعل صنفان]

[١-غ] قال أبو حامد:

[أ] فنقول، الناس فرقتان: فرقة أهل الحق وقد رأوا أن العالم حادث، وعلموا ضرورة أن الحادث لا يوجد نفسَه [أ] فافتقر إلى صانع، فعُقل[ب] مذهبُهم في القول بالصانع.

[ب] وفرقة أخرى، وهم الدهرية، وقد رأوا أن العالم قديم كما هو عليه، ولم يثبتوا له صانعا. ومعتقدُهم مفهوم، وإن كان الدليل يدل على بطلانه.

[ج] وأما الفلاسفة فقد رأوا أن العالم قديم، ثم أثبتوا له مع ذلك[ج] صانعا. وهذا المذهب بوضعه متناقض لا يحتاج فيه إلى إبطال[د].

[١-ر] قلت:

[أ] بل مذهب الفلاسفة مفهوم من الشاهد أكثر من المذهبين جميعا. وذلك أن الفاعل قد يُلْفَى صنفين: صنفٌ يصدر منه مفعول يتعلق به فعلُه في حال كونه. وهذا إذا تم كونه استغنى عن الفاعل، كوجود البيت عن البناء. والصنف الثاني إنما يصدر عنه فعل فقط، يتعلق بمفعول لا وجود لذلك المفعول إلا بتعلق الفعل به.[1] وهذا الفاعل يخصه أن فعله مساوق لوجود ذلك المفعول. أعني: أنه

(١) الصنف الثاني هو المحرك يصدر عنه فعل هو الحركة، يتعلق بها متحرك لا يوجد إلا بها.

(أ) ب: لا يوجد بنفسه (ب) ب، ي: فيعقل (ج) ب: سقط "مع ذلك" (د) ب: الى برهان.

إذا عُدم ذلك الفعل عُدم المفعول، وإذا وجد ذلك الفعل وجد المفعول[أ]، أي هما معا. وهذا الفاعل أشرف وأدخل في باب الفاعلية من الأول، لأنه يوجِد مفعولَه ويحفظه.[٢] والفاعل الآخر(من نوع البناء) يوجِد مفعولَه (=الجدار) ويحتاج إلى فاعل آخر (=المحرك الأول: الله) يحفظه بعد الإيجاد. وهذه (=الحال الأخيرة هي كـ) حال المحرك مع الحركة، والأشياء التي وجودها إنما هو في الحركة.

[ب] فالفلاسفة لما كانوا يعتقدون أن الحركة فعلُ الفاعل، وأن العالم لا يتم وجوده إلا بالحركة، قالوا إن الفاعل للحركة هو الفاعل للعالم، وأنه لو كفَّ فعلَه، طرفةَ عَيْن، عن التحريك لبطل العالم. فعملوا قياسهم هكذا: العالم فعلٌ أو شيءٌ وجودهُ تابعٌ لفعل، وكل فعل لابد له من فاعل موجود بوجوده[٣]، فأنتجوا من ذلك أن العالم له فاعل موجود بوجوده. فمن لزم عنده أن يكون الفعل الصادر عن فاعل العالم حادثا، قال: العالم حادث عن فاعل قديم. ومن كان فعلُ القديم عنده قديما، قال العالم حادث عن فاعل لم يزل قديما، وفعله قديم أي لا أول له ولا آخر، لا أنه موجود قديم بذاته كما تُخُيِّلَ لمن يصفه بالقدم[ب].[٤]

[٢-غ] قال أبو حامد مجيبا عن الفلاسفة:

[أ] فإن قيل، نحن إذا قلنا: للعالم صانع، لم نَعْنِ به فاعلا مختارا يفعل[ج] بعد أن لم يفعل، كما نشاهد في أصناف الفاعلين من الخياط والنساج والبناء، بل نعني به علة العالم، ونسميه: المبدأ الأول، على معنى أنه لا علة لوجوده، وهو علة لوجود[د] غيره. فإن سميناه صانعا فبهذا التأويل.

---

(٢) يحفظه: لأنه محرك دوما. والمحرك الأول يحرك بشوق المتحركات إليه، وهي دائما متشوقة إلى كماله وخيره الخ...

(٣) فاعل موجود بوجوده: ذلك لأن الفاعل إنما هو "فاعل" لأن له "فعلا". أي يُستنتج وجودُه منه. فلولا وجود البيت لما عرفنا أن له بانيا، ولولا وجود العالم لما عرفنا أن له صانعا...

(٤) يريد أن يميز بين الموجود الذي يوصف بالقدم لكونه صادرا عن فاعل فعله قديم،(وهذا هو رأي الفلاسفة الإلهيين القائلين بالصانع أو المحرك الأول) وبين الموجود الذي لا يستمد وجوده ولا قدمه من غيره، فهو قديم بذاته ولا يحتاج في وجوده إلى فاعل صانع أو محرك (وهذا هو رأي الفلاسفة الطبيعيين = الماديين =الدهريين).

(أ) ي: عدم ذلك المفعول...وجد ذلك المفعول (ب) ب: بالعدم (ج) ي: لفعل (د) ي: سقط "وهو علة لوجوده".

[ب] وثبوت موجود لا علة لوجوده يقوم عليه البرهان القاطع[أ] على قرب، فإنا نقول: العالم وموجوداته[ب]، إما أن يكون له علة أو لا علة له. فإن كان له علة، فتلك العلة لها علة أم لا علة لها؟ وكذلك القول في علة العلة، فإما أن يتسلسل إلى غير نهاية وهو محال، وإما أن ينتهي إلى طرف. فالأخير (الطرف) علة أولى لا علة لوجودها[ج]، فنسميه المبدأ الأول.

[ج] وإن كان العالم موجودا بنفسه لا علة له، فقد ظهر المبدأ الأول: فإنا لم نعن به إلا موجودا لا علة له، وهو ثابت بالضرورة. [ه]

[د] نعم لا يجوز أن يكون المبدأ الأول هي السموات لأنها عدد، ودليل التوحيد يمنعه، فيظهر[د] بطلانه بالنظر في صفة المبدأ. ولا يجوز أن يقال إنه سماء واحد أو جسم واحد أو شمس أو غيره، لأنه جسم، والجسم مركب[هـ] من هيولى وصورة، والمبدأ الأول لا يجوز أن يكون مركبا. وذلك يعرف بنظر ثان.[٦] والمقصود أن موجودا لا علة لوجوده ثابت بالضرورة والاتفاق، وإنما الخلاف في الصفات، وهو الذي نعنيه بالمبدأ الأول.